شؤون فلسطينية

شتاء 2022 ربيع 2023

العدد 290-291

فلسطين

السياسة والرياضة

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 290-291 شتاء 2022 ربيع 2023

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم
أ. صقر أبو فخر

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.

يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية. ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية

القدس- فلسطين

تلفاكس :9702966228 +

e-mail: info@prc.ps

http://www.prc.ps

Research Center P.L.O

Al Quds - Palestine

Telfax: +9702966228

e-mail: info@prc.ps

http://www.prc.ps

شؤون فلسطينية

e-mail: editor@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

2023

المحتويات

الصفحة

الافتتاحيـــة 6

ملف العدد

الرياضـة الفلسـطينية فـي قرن.. أيـة علاقة مع السياسـة؟

إبراهيم سميح رابعة 9

فلسـطين في "مونديال قطـر 2022".. التضامن والتغطية

محمد عوض 28

المؤثـرون والقضيـة الفلسـطينية فـي موندیـال قطـر

مهند دلول 39

كـرة القـدم الفلسـطينية تحت الاحتلال

هبة جهاد الغول 51

"الألتـراس" المغربيـة والقضيـة الفلسـطينية:من فكـرة التضامـن إلـى اسـتلهام روح المقاومة

عيسى الغياتي 63

شهادات

تجربتي كاتباً في "شؤون فلسطينية" (مقاطع من سيرة ذاتية)

هاني حوراني 77

المحتويات

تقارير

تقارير: المشهد في إسرائيل تجميد لأزمة "الانقلاب على القضاء" واستعداد لتبادل الاتهامات بالمسؤولية عن تجددها

خلدون البرغوثي 101

المشهد في إسرائيل من عنصرية القانون إلى فاشية اليمين الصراع بين المؤسسات القضائية والحكومة في إسرائيل

عليان الهندي 118

تقارير: المشهد داخلياً استمرار المقاومة وتصاعد المجازر الإسرائيلية

كريم قرط 129

دراسات تاريخية

أثر الأنظمة العثمانية على تملك اليهود الأراضي في لواء عكا

محمود سعيد أشقر 140

صورة قلمية

وداد قمري "ملهِمة غسان كنفاني في رواية برقوق نيسان"

طارق معمر 160

مراجعات

من الطرد إلى الحكم الذاتي- المسعى الصهيوني لوأد فلسطين

هاني موسى 167

الصندوق القومي اليهودي/ الكيرن كييمت: الجمعية الخيرية المتواطئة مع التطهير العرقي

رنيم العزة 178

المحتويات

وداعاً أرض اللبن والعسل "العقلية الصهيونية في بيت إتغار كيريت: أضيق بيت في العالم"
رزان شجاعية 183

مراجعات قصيرة
رنيم العزة 187

وثائق 194

مساعدة تحرير : مرح خلف
تصميم وإخراج : أمير الطويل

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها، ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

صورة الغلاف: لوحة للفنان الفلسطيني محمد العزيز عاطف

الافتتاحية

فلسطين

السياسة والرياضة

فلسطين حيث توجد الجماهير. الرياضة ليست استثناء لعل واحدة من الأفكار التعبوية الأساسية في مسار القضية الفلسطينية، فكرة طائر الفينيق، أو العنقاء، الذي لا يحترق، إذا ما وجد نفسه في النار، فيتجدد، ويخرج من بين اللهب والرماد، ويحلق من جديد. ولطالما ردد هذه الفكرة/ الأسطورة، الرئيس الفلسطيني الراحل الشهيد ياسر عرفات.

في نهائيات كأس العالم في قطر، (20 تشرين الثاني/ نوفمبر- 18 كانون الأول/ ديسمبر 2022)، كانت هناك رزمة من الأسئلة والملفات التي تتم مراقبتها من قبل العالم، من ضمنها قدرة البلد المضيف على التنظيم، ومعنى انتقال البطولة هذه المرة إلى الشرق الأوسط. وفي الشأن الفلسطيني، كان السؤال يبدو: هل سيتم السماح بالحضور الإسرائيلي، وهل تستغل إسرائيل المناسبة لتحقيق المزيد من التطبيع، والظهور في الشوارع العربية؟وسط هذه الأسئلة، ومع بدء البطولة، كان الواضح حضور فلسطين، لدرجة قول بعض المعلقين إنّ فلسطين، ولكثافة حضور علمها والهتاف لها في الملاعب والشوارع والساحات التي سار فيها جمهور البطولة، كانت كأنّها المُنتَخَب رقم 33، لتضاف لفرق البطولة الـ32. أضف إلى ذلك موقفاً جماهيرياً واضحاً شبه إجماعي برز في الإعلام، وأسهم الإعلام الإسرائيلي نفسه في نقله للعالم، وهو الرفض الواضح للحضور الإسرائيلي، وهم الأمر الذي برز في حالات كثيرة لرفض الجمهور لقاء الإعلام الإسرائيلي المستعد، والحاضر بكثافة في البطولة، بل تعمد الهتاف لفلسطين أمام كاميرات هذا الإعلام، ولم يجد الإعلاميون الإسرائيليون مادة يقدمونها، إلا حالات الرفض التي واجهوها.

هذا العدد من «شؤون فلسطينية»، يتناول فلسطين في مدرجات كرة القدم، هذه البطولة الأكثر شعبية في العالم، التي تحولت لصناعة ضخمة جدّاً اقتصاديّاً، وإلى جزء من الحراكات الاجتماعية والسياسية في كثير من دول العالم.

لا يتتبع هذا العدد حضور فلسطين في «مونديال الدوحة» وحسب، بل ويتتبع الطريق إلى هذا الحضور الفلسطيني في البطولة، بمعنى أنّ عوامل موضوعية مختلفة، من ضمنها المحتوى الإعلامي والهوياتي الذي تبنته الدولة المضيفة، في تقديم نفسها والعالم للمنطقة، أسهمت في تحقق هذا الحضور لفلسطين وقضيتها، وهناك أيضاً نشاط للجالية الفلسطينية، وللجمهور الفلسطيني الذي جاء بشكل خاص، مستفيداً من المناسبة، وما تم السماح به من إبراز العلم الفلسطيني، لكن كذلك، فإنّ جمهور المنتخبات التي جاءت خلف فرقها المشاركة، أو خلف حب الرياضة ذاتها، جاءوا وقد أصبحوا على مر عدد من السنوات، معتادين على المناداة باسم فلسطين من مدرجات البطولات المختلفة، في بلدان وقارات عدّة، ومعتادين على تحويل الحدث الرياضي، لهتاف يشترك به عشرات الآلاف لأجل قضايا إنسانية، لأجل الحرية، والعدالة، وفلسطين في صلب هذه القضايا.

من هنا جاءت مقالات العدد، في جزء منها، تدرس كيف ظهرت فلسطين مثلاً في ملاعب ومدرجات المغرب عبر مقالة الباحث المغربي في علم الاجتماع، عيسى الغياتي، حول ما يعرف باسم مجموعات الألتراس المغربية، وموقفهم من القضية الفلسطينية. أمّا إبراهيم ربايعة، فتحدث عن تاريخ الرياضة الفلسطينية، وتحولها إلى جزء من النضال الوطني الفلسطيني، باعتباره نضال وجود للهوية والشعب ومؤسساته وفعالياتها، عبر استعراض هذه القضية في مدى زمني وصل إلى قرن من الزمن. أمّا هبة الغول، فدرست كرة القدم تحت الاحتلال، وكيف انعكس الاحتلال الإسرائيلي واستهدف الفلسطينيين في كل شيء، حتى وهم يمارسون كرة القدم، فضلاً عن عملية تشكيل نوادي المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية، ومحاولة فرضها عالمياً كأمر واقع. وتخصص مهند دلول في بحث جزئية خاصة برزت في كأس العالم في الدّوحة، وهي دور المؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي، عبر متابعة نشاط بعض الأشخاص ممن لهم جمهور بالملايين في حساباتهم الرقمية، وتقدم ورقة دلول توثيقاً لعدد من الصور والمشاهد والقصص التي حدثت في البطولة ذات الصلة بالشأن الفلسطيني. فيما تذهب ورقة محمد عوض لتكمل قراءة حضور القضية الفلسطينية في المونديال، وتشير إلى مستقبل هذا الحضور في النسخة القادمة.

أضف لملف العدد، فإنّ باب متابعات يواصل مراقبة وتحليل الشؤون الأساسية في السياق الفلسطيني، مثل موضوعات تطورات المقاومة الفلسطينية، عبر

الافتتاحية

تقرير كريم قرط، مقابل الأزمة الإسرائيلية الداخلية الخاصة بالاحتجاجات على تعديل قوانين القضاء، عبر دراسة عليان الهندي وتقرير خلدون البرغوثي.

في ملف شهادات، الذي تكرّسه «شؤون فلسطينية»، في هذا العدد، ويتعلق بالدرجة الأولى بنشاط رواد الكتابة والبحث في مركز الأبحاث، في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي مجلة «شؤون فلسطينية»؛ يتم تسجيل سيرة المناضل والكاتب هاني الحوراني، من الأردن، وتجربته مع المجلة والمركز، على مدى نحو خمسين عاماً. في ذات السياق، فإنّ باب «صورة قلمية» مخصص للمناضلة الراحلة، وداد القيمري، وتجربتها بالنضال السياسي العسكري، فضلاً عن نشاطها في الأرشفة وحفظ الذاكرة، بما في ذلك عملها أمينة مكتبة مركز الأبحاث الفلسطيني. إلى ذلك، يتضمن باب الدراسات التاريخية رصداً لأثر الأنظمة العثمانية على تملّك اليهود الأراضي في لواء عكا.

ويغطي باب المراجعات ثلاث مراجعات مطولة لكتب: من الطرد إلى الحكم الذاتي- المسعى الصهيوني، لعلي الجرباوي، والصندوق القومي اليهودي: الجمعية الخيرية المتواطئة مع التطهير العرقي، لأوري ديفيس، ووداعاً أرض اللّبن والعسل: العقليةُ الصهيونية في بيت إتغار كيريت أضيق بيت في العالم، لسامية العطعوط.

تقارير

المشهد في إسرائيل
من عنصرية القانون إلى فاشية اليمين
الصراع بين المؤسسات القضائية والحكومة في إسرائيل

عليان الهندي*

إثر فوز الليكود ومعه أحزاب اليمين (الدينية الصهيونية والحريدية) في الانتخابات الإسرائيلية المبكرة التي جرت أواخر عام 2022، أعيدت على جدول الأعمال الإسرائيلي مسألة تدخل المحكمة الإسرائيلية العليا (عند انعقادها بصفة محكمة عدل عليا[1])، في عملية اتخاذ القرار في الدولة العبرية، ومحاولة تعديل ما تسمى اتفاقية الوضع القائم بين مكونات المجتمع الإسرائيلي المتمحورة حول أمور الدين والدولة، كما اتفق على تعيين وزير ثانٍ في وزارة الجيش، يكون فيها وزير الجيش (يؤاف جالانت) مسؤولا عن الجيش وشؤونه، والثاني مدني (بتسلئيل سموتريتش) يكون مسؤولا فيها عن الإدارة المدنية وما يسمى «منسق أعمال الحكومة [الإسرائيلية] في المناطق (الأراضي الفلسطينية المحتلة - الضفة وغزة)».

كما أثيرت مسألة صلاحيات المستشار القضائي في الحكومة والمستشارين القضائيين في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة، نظرا للدور الذي يقومون به في عملية اتخاذ القرار، خاصة في الأوقات التي تعتبر فيها الحكومة انتقالية، أو لصلاحياتهم في التدخل في القرارات التي تعتبر بالنسبة لهم غير قانونية، حيث تعتبر استشاراتهم (قراراتهم) والأخذ بها أمرا ملزما بالنسبة لمؤسسات الدولة، بما فيها مجلس الوزراء، ويسعى الائتلاف الحكومي الحالي إلى إلغاء إلزامية قراراتهم وتحويلها إلى استشارية يمكن الأخذ بها أو الامتناع عن ذلك. كما يطرح الائتلاف الحكومي إمكانية فصل مهام المستشار القضائي للدولة، فهو إضافة إلى هذا المنصب، يتولى مهمة المدعي العام في قضايا كبار مسؤولي الدولة، ولهذا مثلا تولى المستشار القضائي السابق أفيحاي ماندلبليت إعداد لائحة الاتهام ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ثم سلم الملف للنائب العام للدولة، بعد أن قررت المحكمة النظر في لائحة الاتهام.

* كاتب وباحث في الشؤون الإسرائيلية، رام الله- فلسطين.

كما طالت التعديلات التي يرغب بها الائتلاف الحاكم في إسرائيل منصب النائب العام في دولة إسرائيل في توجيه لوائح الاتهام بحق الشخصيات الإسرائيلية العامة، الذي تسلم ملف قضايا نتنياهو. وفي مقدمتها رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو.

باختصار، فإن ما يطالب به اليمين الإسرائيلي، هو إعطاء شرعية صنع القرارات والتوقيع والرقابة عليها من قبل منتخبي المجتمع اليهودي في دولة الاحتلال، وليس من قبل مؤسسات الدولة العميقة التي تعتبر المؤسسات القضائية المستهدفة إحدى ركائزها الأساسية.

لكن المعارضة -في الكنيست وخارجه- في إسرائيل، وفي مقدمتها المؤسسات المستهدفة، ترى أن مخطط الحكومة الإسرائيلية الحالية إن تحقق، سيؤدي إلى تغيير نظام الحكم، من ديمقراطي نسبي إلى ديكتاتوري، ما ستكون له انعكاسات خطيرة على المجتمع اليهودي نفسه. وسيفرغ المؤسسات القضائية من جوهرها القانوني، وسيحول قراراتها من قرارات قانونية إلى سياسية، وفق أهواء الائتلاف الحاكم في دولة إسرائيل، الأمر الذي دفع بمئات الآلاف من المتظاهرين إلى الخروج للشوارع للاحتجاج على هذه التعديلات ومنع تنفيذ، ما يصفها وزير القضاء الإسرائيلي ياريف ليفين بأنها «إصلاحات ثورية».

في السياق الفلسطيني، ستكون للتغييرات في النظام القضائي الإسرائيلي مخاطر كبيرة على الفلسطينيين في أراضي 1948، حيث سيقنن التمييز العنصري ضدهم بوتيرة متسارعة، ما سيخلق صعوبات أكبر أمامهم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجماعية والفردية، مع الاعتراف مسبقا بعدم تأثير أو قدرة الفلسطينيين، إن كانوا بالداخل أو في المناطق المحتلة منذ عام 1967، على ما يجري في الساحة السياسية والقانونية الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1967، فسيكون لهذه التعديلات أثر خطير سياسيا وعلى واقع وجودهم وأراضيهم، خاصة أن هذه التعديلات تعطي للحكومات الإسرائيلية المختلفة إمكانية اتخاذ قرارات سريعة وسن قوانين في الكنيست تعزز العنصرية والفاشية وتهيئ أجواء وظروف الترحيل القسري والضم، علما أن من بين 20 قانونا سنها الكنيست ورفضتها المحكمة الإسرائيلية العليا، كانت هناك 7 قوانين تتعلق بالشعب الفلسطيني والأراضي المحتلة.

المقالة الحالية تعالج بعض المسائل المختلفة المتعلقة بالتعديلات القانونية التي

يعمل عليها ويسعى الائتلاف الحكومي الحالي إلى إقرارها، وإمكانية نجاحه في ذلك، وانعكاساتها داخليا، وعلى الفلسطينيين.

مطالب التيارات المختلفة

تعود جذور المواجهة بين الطرفين إلى السنوات الأولى من قيام دولة إسرائيل، التي أقيمت على أنقاض الشعب الفلسطيني وأراضيه، عندما سيطرت النخب الغربية (الأشكنازية) على الجهاز القضائي من دون أي تمثيل لبقية مكونات المجتمع اليهودي في دولة الاحتلال حتى اليوم، خاصة اليهود الـ»سفارديم» (الشرقيين) الذين عين منهم حتى عام 2020 سبعة قضاة محكمة عليا من أصل 89 قاضيا، في حين كان منصب المدعي العام محصورا في النخب القانونية الغربية (الأشكنازية) الذين عين منهم 12 المدعي عاما حتى عام 2020، أما منصب المستشار القضائي للحكومة فقد شغله أبناء النخب الغربية (14) مرة وشخصية شرقية واحدة فقط[2]. لذلك ورغم عدم مركزية المساواة في المناصب، إلا أن هذه المسألة تلقي بظلالها على المواجهة الحالية، حيث المطالب بتنوع قادة المحكمة الإسرائيلية العليا وفق تقسيمات المجتمع اليهودي في إسرائيل.رغم ذلك، لم تعتبر المحكمة الإسرائيلية العليا محل خلاف كبير داخل مكونات المجتمع اليهودي في إسرائيل رغم تركيبتها الغربية (الأشكنازية)، لأنها نأت بنفسها عن القضايا الخلافية داخلها، خاصة في مسائل الدين والدولة، ولم تتدخل في مسألة «اتفاقية الأمر الواقع» الموقعة بين التيارات الدينية وبين التيار العلماني المسيطر قبل قيام دولة إسرائيل، ولم تتدخل كثيراً في إلغاء القوانين والقرارات التي اعتبرتها متعارضة مع القوانين الأساسية لدولة إسرائيل، خاصة المتعلقة بالفلسطينيين مثل «قانون القومية» أو «قانون لم شمل الفلسطينيين» في الداخل المحتل، كونها لا تتعلق بالمجتمع اليهودي داخل دولة إسرائيل.

مؤخراً، تصاعدت مطالب من قبل العلمانيين وغيرهم في المجتمع الإسرائيلي، بما تسمى «المساواة في الأعباء[3]»، أي وجوب فرض التجنيد العسكري على المتدينين المتزمتين دينيا (الحريديم)، الذين وصل عددهم عام 2020 إلى ما يقارب 136 ألف طالب متدين[4] حاصلين على إعفاء من الخدمة العسكرية وفق مصطلح «إيمانهم توراتهم[5]". هذا الأمر دفع المحكمة الإسرائيلية العليا إلى التدخل بعد عدة التماسات في هذا الموضوع من قبل جمعيات وأفراد، طالبوا الحكومة بضرورة إيجاد مخرج له، ما اعتبرته التيارات الدينية المتزمتة دينيا (الحريديم) (سفارديم) و(أشكناز)، محاولة من المحكمة لتغيير اتفاقية الوضع

القائم. علاوة على ذلك، صرح قادة التيارات الدينية المتزمتة دينيا (الحريديم) أن المستشار القضائي للحكومة قدم التماسا ضد المحاكم الشرعية اليهودية لتجاوزها صلاحياتها. كل ذلك تطلب منهم التدخل لإجراء تعديلات في المحكمة العليا لمنع تدخلها فيما سمي "تغيير نظام الحكم في إسرائيل».تدخل المحكمة في مسألة التجنيد ومحاولة تغيير الوضع القائم، دفع أنصار التيار الديني المتزمت دينيا بشقيه، الغربي الذي يقوده اتحاد «يهدوت هتوراة" والشرقي الذي تقوده حركة «شاس"، إلى الخروج في مظاهرات شارك فيها مئات الآلاف من أنصار التيارين عام 1999 وعام 2014[6]، ما دعا الجهات القضائية إلى إعطاء أكثر من مهلة، ما زالت متواصلة حتى اليوم، من أجل إيجاد طريقة ما للتوصل إلى حل توافقي بين أطياف المجتمع الإسرائيلي كافة، حول مسألة ما تسمى «المساواة في الأعباء» أو الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي لأنصار التيارات الدينية المتزمتة.

نتيجة للدور الذي قامت به محكمة الإسرائيلية العليا والمستشار القضائي للحكومة في توجيه لوائح اتهام متعددة لرئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو بقضايا فساد، ومحاولاته الفاشلة في سن قانون الحصانة من المحاكمة طوال فترة توليه المنصب سابقا، إضافة إلى القضايا ضد بعض الوزراء في مقدمتهم رئيس حزب شاس الحاخام أريه درعي. وكانت محكمة العدل العليا أصدرت قرارا بعدم أهلية درعي لتولي أي منصب وزاري، بعد أن وقع على صفقة مع النيابة الإسرائيلية العامة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2022، تقضي بسجنه مع وقف التنفيذ ودفعه غرامة والاستقالة من الكنيست. وقال درعي إنه سيعتزل الحياة السياسية، مقابل التزام المستشار القضائي بعدم توجيه تهمة خيانة الأمانة العامة له التي تحرمه من تولي أي منصب لمدة 5 أعوام[7]، لكنه تراجع عن ذلك وتم تعيينه وزيرا للداخلية وللصحة في حكومة نتنياهو فعزلته المحكمة العليا، إثر ذلك انضم الليكود إلى الجهات المؤيدة لإجراء تعديلات قضائية، للحد من قوة سلطة القضاء، وحرمانها من الاستقلالية المصطنعة، وإخضاعها للجهات المنتخبة، ما اعتبرته الأطراف المعارضة مسّاً بإحدى مؤسسات الدولة العميقة، التي تعمل مع الجيش ومع غيرها من مؤسسات الدولة على الحفاظ على التوازن وعلى الاستقرار السياسي والأمني، الذي تتولى فيه الحكومات الإسرائيلية المختلفة مهمة طرح البرامج والإشراف والتوقيع على القرارات.

كما انضم إلى المطالبين بإدخال تعديلات قضائية المستوطنون المنتشرون في

الضفة الغربية ومدينة القدس، الذين يطالبون بعدم تدخل المحكمة العليا في القوانين التي يسنها الكنيست في القضايا المتعلقة بالفلسطينيين بشكل عام، خاصة ما يتعلق بالاستيلاء على أراضيهم وبقوانين الضم المختلفة، أو منع تدخل المستشار القضائي للحكومة في كل ما يحدث في المناطق الفلسطينية المحتلة من اعتداءات وسيطرة على الأراضي، مثل محاولة المستشار القضائي (السابق) للحكومة آفيحاي ماندلبليت[8] نقض قرار الحكومة الإسرائيلية الإعلان عن مستوطنة جديدة في مداخل مدينة أريحا أو ضم الأغوار الفلسطينية، بذريعة أن هذه القرارات كانت قرارات سياسية، فرضتها الحملات الانتخابية التي أجريت عام 2020، إضافة إلى ذلك، يؤيد حاخامات الصهيونية الدينية المطالب التي يطرحها قادة التيارات الدينية المتزمتة دينيا (الحريديم).

علاوة على ذلك، تُدعم مطالب التعديلات القضائية، من الناحية القانونية، من قبل مركز أبحاث «بوروم كهيليت» اليميني المتطرف، الذي يرأس مجلس إدارته المستوطن من مستوطنة إفرات موشيه بوغل، المدعوم ماليا من قبل رجال أعمال يهود مثل الملياردير جيفري هاس وشريكه أرثور دانشسيك، المنتمين للتيار المتطرف في الحزب الجمهوري الأميركي. ويقف المركز خلف الاستشارات القانونية الداعمة لسن «قانون القومية» العنصري والتعديلات القضائية التي يعمل الوزير الحالي ياريف ليفين على سنها في الكنيست[9] .

التعديلات المطلوبة وانعكاساتها

المطالبة بالتعديلات في المؤسسات القضائية في دولة إسرائيل من قبل اليمين المتطرف لم تكن جديدة، بل الجديد فيها هو انضمام حزب الليكود إليها، ما أعطى زخما وقوة لهذه المطالب التي إن تحققت، ستدفع الدولة العبرية إلى المزيد من العنصرية والفاشية الدينية، حتى تجاه معارضيها من اليهود، الذين أدرك الكثيرون منهم مخاطر هذه التعديلات عليهم، وهو ما دفعهم إلى التظاهر ضدها.

في السياق المذكور، كانت وزيرة العدل السابقة أييليت شاكيد العضو في حكومة بنيامين نتنياهو عام 2019 أول من طرح إجراء تعديلات في النظام القضائي، عندما رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا ترشح المستوطن ميخائيل بن آري لعضوية الكنيست، وتضمنت مقترحات شاكيد «إلغاء لجنة تعيين القضاة، وموافقة الكنيست على تعيين قضاة المحكمة العليا بعد توصية من وزير العدل، وسن قانون منع المحكمة العليا من إلغاء قوانين الكنيست،

وتعيين مستشارين قضائيين من قبل الوزراء، مع إمكانية تمثيل الوزراء من قبل محامين من خارج السلك الوظيفي أمام المحاكم، بدلا من المستشار القضائي للحكومة، وتقليص صلاحيات المحكمة في التدخل برأي الوزراء»[10].

ومثل شاكيد مضى عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي في حكومة نتنياهو الحالية، الذي طالب بإلغاء صلاحيات المحكمة العليا في شطب مرشحين للكنيست، وعدم تدخلها في القرارات الحكومية المختلفة.

لكن التوجه الأهم نحو إدخال تعديلات في الجهاز القضائي، جاء من قبل وزير القضاء في الحكومة الإسرائيلية الحالية ياريف ليفين، الذي صرح بضرورة إجراء تغييرات في الجهاز القضائي تقضي بتقليص صلاحيات المحكمة الإسرائيلية العليا ومنعها من التدخل في القوانين التي يسنها الكنيست، ونقل مسألة تعيين قضاتها إلى الجهات السياسية وليس القضائية، وتعيين المستشارين القضائيين للحكومة بناء على اعتبارات سياسية.

لكن المعلومات التي حصلت عليها وسائل الإعلام والتسريبات خاصة من قبل صحيفة "هآرتس" كانت أكثر تفصيلا في هذا الموضوع، وحسب الصحيفة، فقد تم تقسيم الخطة إلى 4 مراحل تكون فيه المرحلة الأولى سن «قانون التغلب»[11] على [أو تجاوز] قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا بصفتها محكمة عدل عليا، الذي يعطي الكنيست صلاحيات إعادة التصويت على سن قانون بأغلبية 61 صوتاً رغم أنه سبق وأن ألغته المحكمة العليا[12]، ما يمنح الحكومة التي تتمتع بأغلبية في الكنيست ممارسة قمعها للأقلية قدر ما تستطيع وتوجيه ضربة قاصمة للمدافعين عن حقوق الإنسان في دولة الاحتلال[13]، وبالحريات المحدودة التي يتمتع بها الفلسطينيون في الداخل المحتل، وكذلك الأمر يمكن قانون تجاوز المحكمة العليا فرض القوانين المباشرة لضم أجزاء من الضفة الغربية لدولة الاحتلال وفق صفقة القرن التي طرحت في كانون الثاني/ يناير 2020 كمرحلة أولى من مراحل تهجير الفلسطينيين.

ووفق الصحيفة، تضمنت المرحلة الأولى سن قانون إلغاء مبدأ «المسببات المعقولة»، وهو إجراء قانوني إداري، يمنح المحكمة الإسرائيلية العليا الحق في التدخل في القرارات الحكومية وإلغائها، وعدم الموافقة على بعض التعيينات في الوظائف العامة[14]، أو التدخل لإلغائها مثل إصدار قرار يلزم الحكومة بإقالة أريه درعي من وزارتي الداخلية والصحة، الذي التزم من طرفه أمام المحكمة

باعتزال الحياة السياسية مقابل عدم توجيه تهمة خيانة الأمانة له، التي تحرمه من ممارسة المهام الحكومية لمدة 5 أعوام.

أما المرحلة الثانية من التعديلات القضائية التي يطالب بها الليكود، فتتضمن إلغاء قوانين وترتيب القوانين الأساسية ومكانتها، وسن قانون يمنع المحكمة الإسرائيلية العليا من إمكانية إلغائها، مع تشريع قانون من قبل الكنيست للتغلب على أية قرارات تصدر عن هذه المحكمة[15]. وبخصوص المرحلة الثالثة من التعديلات المنوي إدخالها، فتشمل تقليص إمكانية توجه الجمعيات والمؤسسات والجمعيات إلى تقديم التماسات إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، واختصارها بالأشخاص المتضررين فقط[16]، ما يعني، من ضمن ما يعنيه، حرمان المؤسسات والجمعيات الحقوقية المدافعة عن الفلسطينيين من التوجه إلى سلطة قضائية في إسرائيل.

أما المرحلة الرابعة من التعديلات المذكورة، فتتحدث عن تقسيم مهام المستشار القضائي إلى منصبين هما: الأول، تعيين مدعٍ عام مختص بالقضايا الجنائية للوزراء وأعضاء الكنيست[17] من قبل المستوى السياسي، بهدف العمل على كسب الوقت في حال توجيه تهم جنائية لأعضاء كنيست أو أعضاء حكومة. والثاني، تحويل قرارات المستشار القضائي للحكومة إلى من ملزمة إلى استشارية غير ملزمة للحكومة، وليس كما هو حاليا. ويقوم فيه المستشار القضائي بأحد الأدوار المهمة في عملية اتخاذ القرار، خاصة عندما تتعارض هذه القرارات أو التعيينات مع القوانين والتشريعات الإسرائيلية، أو في حالات الطوارئ مثل وجود حكومات انتقالية. فمثلا تطلب في مثل هذه الأوضاع من المستشار القضائي للحكومة الموافقة على بدء إجراءات تعيين رئيس الأركان الحالي هيرتسي هليفي في منصبه خلفا لأفيف كوخافي الذي أنهى مدة خدمته، ونظرا لوجود حكومة انتقالية يترأسها يائير لبيد طعن اليمين في قرار تعيين هليفي لكن المستشار القضائي أقر التعيين. علاوة على ذلك، تتضمن التعديلات المنوي إدخالها من قبل الليكود إمكانية تمثيل الحكومة أمام المحكمة الإسرائيلية العليا بمحامٍ من خارج المؤسسة القضائية الحكومية. وما ينطبق على المستشار القضائي للحكومة ينطبق على المستشارين القضائيين في الوزارات الإسرائيلية المختلفة.

بشكل عام يمكن القول إن المستشار القضائي للحكومة، لم يتدخل كثيرا في قرارات الحكومات المختلفة، ومثله في ذلك، المحكمة الإسرائيلية العليا، التي رفضت حتى هذا اليوم 20 قانونا سنها الكنيست على مدى سنوات عمله.

من بينها 4 قوانين تتعلق بالدين والدولة وتجنيد المتدينين، و4 قوانين تتعلق بالمتسللين، وقانونان يتعلقان بامتيازات غير قانونية للمستوطنين، و3 قوانين عامة، و7 قوانين سنت ضد الفلسطينيين[18].

خلاصة

المواجهة الجارية حالياً بين مكونات المجتمع الإسرائيلي في دولة الاحتلال، لا تعبر عن مصالح فئات محددة فيها فقط، بل هي مواجهة بين أجهزة الدولة العميقة مثل الجيش والأجهزة القضائية التي تقف على رأسها محكمة العدل العليا، والجهاز القانوني للسلطة التنفيذية والخدمة القانونية العامة الذي يرأسه المستشار القضائي للحكومة وملحقاته في كل الوزارات، المعنية بصناعة القرار في دولة الاحتلال، وبين كل أحزاب اليمين المتطرف وفي مقدمتها حزب الليكود، الذين يطالبون بمنح الأولوية والشرعية لقوانين الكنيست وقرارات الحكومة، من دون الرجوع إلى الجهات التنفيذية في الدولة أو رقابتها أو منعها.

ما يجري اليوم من مواجهة بين مؤسسات الدولة العميقة، وبين اليمين في إسرائيل، يعيد إلى الواجهة المواجهة الأولى مع حكومة بنيامين نتنياهو الأولى عام 1999، عندما اصطدم مباشرة مع الجيش وقياداته كاشفاً في بداياتها عن الرواتب المرتفعة لقيادات الجيش، التي كانت من الأسرار المقدسة بالنسبة لهم، والتي أشار فيها نتنياهو إلى أن راتب قائد منطقة يحمل رتبة جنرال أعلى من راتب رئيس الوزراء، وذهب باتجاه مفاوضات سرية مع سوريا من دون علم هذه القيادات، التي اكتشفت الأمر، ما دفع إلى تفكيك الائتلاف الحكومي حينها، والذهاب إلى انتخابات جديدة، اعتزل بعدها نتنياهو الحياة السياسية مؤقتاً.

وفيما يتعلق بالمواجهة بين الجهاز القضائي والمتدينين المتزمتين دينيا (الحريديم)، فيبدو أن المشكلة معهم أكثر تعقيداً، ولن تجد لها حلاً في الوقت الحاضر، ذلك أن فئات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك من صوّت لليكود، يعارضون المطالب المختلفة لهذه الفئة، خاصة أن مطالبهم لا تقتصر فقط على عدم تدخل الدولة في «اتفاقية الوضع القائم»، بل تمتد إلى محاولات فرض المحاكم الشرعية اليهودية كشريك في البداية للمحاكم العادية، وللحلول مكانها فيما بعد لتطبيق الشريعة اليهودية على دولة إسرائيل.

لذلك وفي ظل انعدام دستور بدولة إسرائيل، فإن النظام الحاكم فيها، اليمين المتطرف، وفي حال نجاحه في مسعاه بتحييد الجهاز القضائي، سيوغل في

سن القوانين وإصدار قرارات مقيدة للحريات العامة وداعمة للتوجه نحو الدولة الدينية الخالصة. ما سيعطي الشرعية للحاخام على حساب المنتخب من قبل المجتمع اليهودي داخل إسرائيل. وسيدفع ببعض نخب اليسار الوسط والليبراليين على قلتهم وبعض أنصارهم إلى العودة من حيث جاءوا. لينضموا بذلك إلى بعض النخب اليسارية والأكاديميين الذين عادوا إلى دولهم الأصلية.

كما أن نجاح اليمين في إحداث التغييرات المطلوبة في الجهاز القضائي. سيدفعه إلى بذل جهود تدريجية تحرم الجيش الإسرائيلي. بصفته أكبر قوة تنفيذية في دولة الاحتلال الإسرائيلي. من الاستقلالية النسبية التي يتمتع بها. وهي المهمة الأصعب بالنسبة لتيار اليمين التطرف. رغم خدمة نسبة عالية من أبنائه في الجيش. تفوق نسبتهم في المجتمع الإسرائيلي. ورغم أن جيش الاحتلال حسم أمره. وأعلم رئيس أركانه المنصرف الجنرال أفيف كوخافي ورئيس الوزراء نتنياهو أن الجيش لن يتعامل مع أي وزير ثانٍ في وزارة الجيش باستثناء الوزير يوءاف غالنت. ونفذ تصريحاته على الأرض عندما قام بإخلاء البؤرة الاستيطانية التي أقامها المستوطنون على أراضي قرية جوريش قرب مدينة نابلس من دون التشاور مع الوزير الثاني (سموتريتش). أو أخذ موافقته على التأجيل لحين نقاشه في الحكومة. ما أوجد خلافاً في الحكومة التي لم يمضِ على إنشائها سوى أسابيع قليلة. وتطلب الأمر تدخل نتنياهو شخصيا للبحث عن حل تضمن تقسيم الصلاحيات بينهما. لكن الأمر بقي عالقاً ومرتبطاً بالفعل على الأرض.

على الصعيد الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948. ستنفلت العنصرية والفاشية اليمينية المتطرفة من عقالها. وستعمل على اتخاذ القرارات الحكومية وسن القوانين الصادرة من الكنيست. التي تقنن التمييز العنصري ضد الفلسطينيين في إسرائيل. إلى حد حرمانهم من المشاركة في الحياة البرلمانية. مع استمرار معالجة مشاكلهم بطريقة فردية. وليس جماعية كأقلية كبيرة لها حقوق سياسية واجتماعية وقانونية وغير ذلك.

على صعيد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967. ستتخذ القرارات وستسن القوانين. التي تجيز سرقة أراضي الفلسطينيين. مع حرمانهم من إمكانية استغلال أية منصة قانونية إسرائيلية رغم ظلمها وإجحافها بحقهم. وستصبح الكانتونات والمعازل الفلسطينية حقيقة واقعة. لخلق الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كمقدمة لطردهم من وطنهم التاريخي كما يتوهمون.

الهوامش:

1. في النظام القضائي الإسرائيلي، المحكمة العليا الإسرائيلية تترأس الجهاز القضائي وهي الهيئة الأعلى بها، وتقوم بعملها كمحكمة استئناف عليا، وأيضا تنعقد كمحكمة «عدل عليا» للنظر في التماسات ضد مختلف السلطات التشريعية والتنفيذية كمحكمة بداية وكذلك ضد القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف. للمزيد عن المحكمة العليا الإسرائيلية، انظر: **وفا**، «جهاز المحاكم في إسرائيل». https://bit.ly/3FlfzXJ

2. بلوخ أبراهام، «سلطة النخب: أين الشرقيون في قمة السلطة القضائية»، **موقع "سيروغيم" الإلكتروني التابع لأنصار الصهيونية الدينية في إسرائيل**، 10/2/2020. https://www.srugim.co.il/418532-%D7%A9%D7%9C%D7%98%D

3. غلعاد ملاخ، تقرير «مساواة في الأعباء أو أعباء المساواة»، **المعهد الإسرائيلي للديمقراطية**، 2012، ص5. تعني المساواة في الأعباء مشاركة المتدينين المتزمتين دينيا (الحريديم) في الخدمة العسكرية والمدنية في دولة إسرائيل.

4. لي كهنر وغلعاد ملاخ، **الكتاب السنوي للمجتمع المتدين في إسرائيل (الحريديم)** ، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2021)، 2021، ص 32.

5. ملاخ، مساواة في الأعباء، ص 5.

6. أوفلين غوردون، «الشرعية الزاحفة لحرية الرأي»، **المجلة الفصلية "تخيليت" الصادرة عن مركز أبحاث "شاليم"** ، عدد 7، 1999. http://www.daat.ac.il/daat/kitveyet/tchelet/gordon1.htm

7. **محكمة العدل العليا**، «نص القرار ضد آرييه درعي»، 18\1\2023، ص 5.

8. شغل آفيحاي مندلبليت منصب المدعي العسكري العام للجيش الإسرائيلي، وهو من الشخصيات المتدينة المحسوبة على تيار الصهيونية الدينية في دولة الاحتلال، تراجع عن قراره بعد سلسلة من المشاورات التي أجريت من وراء الكواليس.

9. **القناة الإسرائيلية الثانية**، «أخبار نهاية الأسبوع، تقرير إخباري عن مركز أبحاث كهيليت»، 21\1\2023.

10. يشاي بورات وموران أزولاي، «خطة الـ «100 يوم» لشاكيد: إلغاء لجنة تعيين قضاة المحكمة العليا»، **يديعوت أحرونوت**، 18\3\2019. https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5480344,00.html

11. ميخائيل هاوزر طوف، «قوانين أساس ستلغى، تقسيم منصب المستشار القضائي، المراحل الأربع في الخطة الكاملة لإضعاف الجهاز القضائي»، **صحيفة هآرتس**، 16/1/2023. https://www.haaretz.co.il/news/politi/2023-01-22/ty-article/.premium/00000185-d85d-da66-a1bf-f9df6dda0000

12. شلومو قيرعي وعيديت سيلمان وآخرون، «اقتراح قانون أساس: «التغلب» تعديلات تشريعية، بند: تفسيرات، الكنيست الثانية والعشرون»، **موقع الكنيست**، 16/5/2022.

https://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawBill.aspx?t=lawsuggestionssearch&lawitemid=2156570

13. طوف، قوانين أساس ستلغى.

14. إيال زامير، «قضاء إداري - مسببات عدم المعقولية في القضاء الإداري»، **مجلة القضاء**، مجلة فصلية تصدر عن كلية القانون بالجامعة العبرية في القدس، 20\4\2018، ص 296

15. طوف، قوانين أساس ستلغى.

16. المصدر نفسه.

17. المصدر نفسه.

18. الدكتور عمير فوكس، «كم قانوناً ألغت محكمة العدل العليا؟»، **نشرة خاصة صدرت عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية**، 18\1\2022

شؤون فلسطينية قبل 48 عاماً

كانون ثاني/ شباط 1975

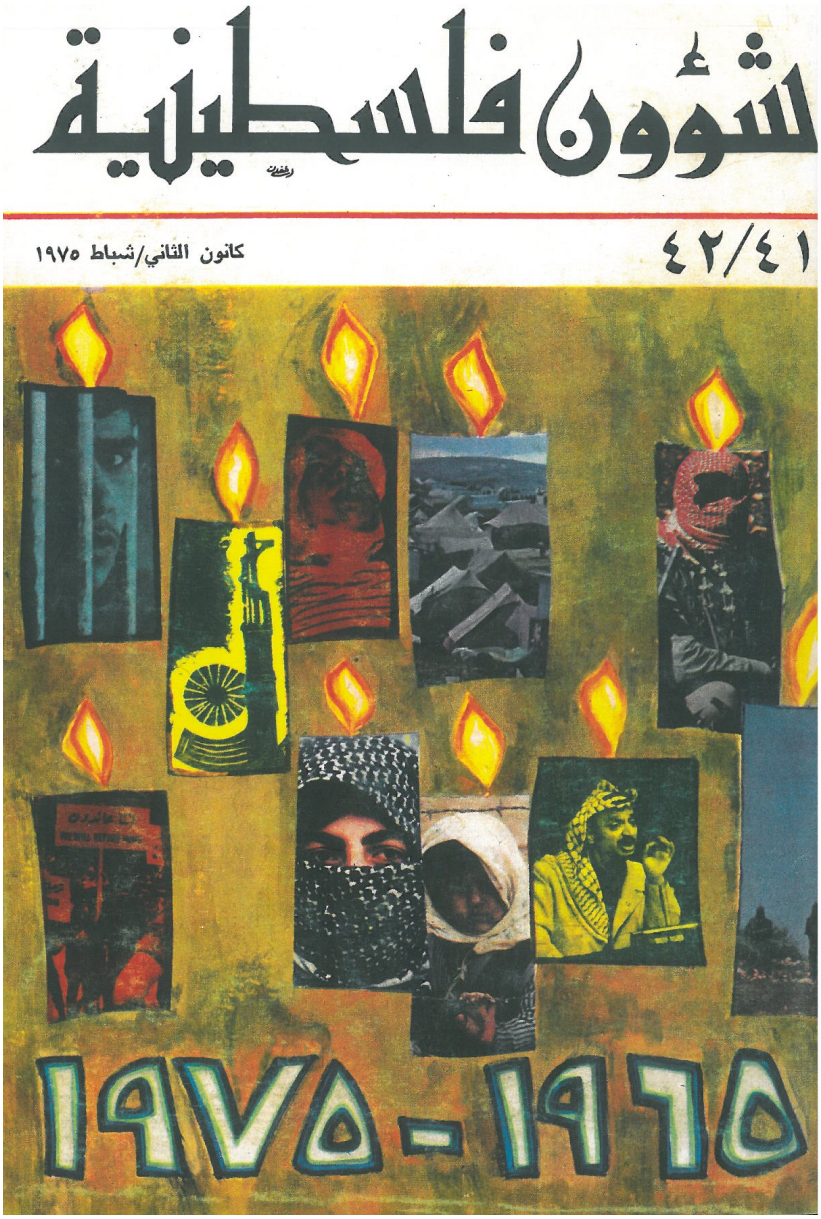

صدر حديثا... كتاب

الصهيونية ... إسرائيل ومناهضة السامية

الصهيونية.. إسرائيل ومناهضة السامية

خلدون البرغوثي

منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث
2023

مركز الأبحاث

+970-2-2966228 INFO@PRC.PS www.prc.ps

الثمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.